مبادرة الإصلاح المصرفي 2025

مخصص للمصارف الخاصة التجارية والاسلامية



المحتويات

1. مقدمة 3
2. التعاريف الرئيسية 4
3. نظرة عامة على المسارات 5
4. تفاصيل مسار الاستمرار في ممارسة النشاط 6
4.1 الوصف والآثار المترتبة 6
4.2 متطلبات الحد الأدنى 6
4.3 عملية الإصلاح والتقييم 7
4.4 آلية الإجراءات الاحتياطية 10
5. تفاصيل مسار الدمج 11
5.1 الوصف والآثار المترتبة 11
5.2 متطلبات الحد الأدنى 11
5.3 عملية الإصلاح والتقييم 12
5.4 آلية الإجراءات الاحتياطية 13
6. تفاصيل مسار التصفية 14
6.1 الوصف والآثار المترتبة 14
6.2 متطلبات الحد الأدنى 14
6.3 عملية الإصلاح والتقييم 15
6.4 آلية الإجراءات الاحتياطية 16
7. الخاتمة والدعم المستمر 17

1. مقدمة

أطلق البنك المركزي العراقي مبادرة إصلاح مصرفي ملزمة وممتدة لسنوات عدة تهدف إلى تحديث القطاع المالي العراقي، وتطبيق معايير حازمة، منسجمة مع أفضل الممارسات الدولية. وان هذا المشروع سيدخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2025، على الالتزام الشديد بالحوكمة والسلامة المالية وإدارة المخاطر، مع استحداث مسارات تنظيمية واضحة (الاستمرار او الدمج او التصفية) لجميع المصارف الخاصة (التجارية والاسلامية). وتهدف هذه المبادرة إلى تعزيز الاستقرار، وحماية مصالح المودعين، وتهيئة بيئة مصرفية مرنة وشفافة وذات مصداقية عالمية، ودعم النمو الاقتصادي المستدام، وضمان عمل جميع المصارف الخاصة وفقًا لمعايير مشددة وقابلة للتنفيذ، وإشراف دقيق من قبل البنك المركزي العراقي.

تهدف هذه الوثيقة إلى تقديم كل مسار من مسارات الإصلاح الثلاثة، وتفصيل متطلبات الحد الأدنى المحددة بموجبه، ومتطلبات الإصلاح، وعمليات التقييم، والاجراءات الاحتياطية المرتبطة بكل منها. وتهدف إلى توفير الوضوح والتوجيه اللازمين للمصارف خلال عملية الإصلاح، وضمان تزويد جميع المؤسسات بالمعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات سليمة وتحقيق الامتثال.

يتكون هيكل هذه الوثيقة مما يلي:

- مقدمة لمبادرة الإصلاح وأهدافها الاستراتيجية؛
- تعريفات رئيسية ذات صلة بعملية الإصلاح؛
- لمحة عامة عن مسارات الإصلاح الثلاثة (الاستمرار، الدمج، أو التصفية)؛
- أقسام مفصلة لكل مسار، بما في ذلك أوصافه، ومتطلبات الحد الأدنى، ومتطلبات الإصلاح، وعمليات التقييم والامتثال، والإجراءات الاحتياطية؛
- قسم ختامي يوضح الدعم والتوجيه المستمرين اللذين يقدمهما البنك المركزي العراقي.

يجب العمل بهذا الملف وتطبيقه بالتزامن مع دليل التقييم التفصيلي للمعايير وكتيب المعايير، اللذين يُشكلان معًا الإطار التنظيمي الشامل لبرنامج الإصلاح المصرفي لعام 2025. ان المتطلبات الواردة هنا ستعدل ويكون لها الأولوية عن أي متطلبات قائمة، ولكنها لا تُلغي او تعدل بأي شكل من الأشكال القوانين المعمول بها.

صُممت المعايير الواردة في هذه الوثيقة لمعالجة الأسباب الجذرية الكامنة وراء القيود الدولية المفروضة على العملات الأجنبية على العديد من المصارف في العراق، وقد طُوّرت بالتنسيق مع الجهات الدولية المسؤولة عن هذه التدابير. إن الالتزام الكامل بنص وروح هذه المعايير، كما أكدته منظمات خارجية مرموقة ومعترف بها عالميًا، سيمكّن من إزالة قيود العملات الأجنبية الحالية التي تعيق حالياً اندماج المصارف المتضررة بالنظام المالي العالمي، إلا في الحالات التي تنشأ فيها قيود أخرى لأسباب خارج نطاق هذه المعايير (مثل تصنيف OFAC). كما أن إتاحة الوصول الى العملات الأجنبية ستبقى مرتبطة بتحقيق المصارف المعنية امتثالاً كاملاً لمعايير الاصلاح، وبإبرام علاقات مباشرة مع المصارف الأجنبية المراسلة.

سيشرف البنك المركزي العراقي على تطبيق هذه المعايير بدقة ودون استثناء. يُطلب من جميع المصارف الخاصة (التجارية والاسلامية) الاطلاع على جميع أحكام هذه الوثيقة وتنفيذ التغييرات اللازمة دون تأخير. سيؤدي عدم الامتثال إلى إجراءات إدارية فورية، قد تصل إلى فرض عقوبات أو تدابير تصحيحية أو إلغاء تراخيص المصارف. لن يتساهل البنك المركزي العراقي مع عدم الدقة أو التأخير أو الامتثال الجزئي. يُعد هذا الملف معيارًا إلزاميًا لفترة الإصلاح، يطلب من جميع المصارف الخاصة (التجارية والاسلامية) التعامل معه على هذا الأساس.

يدخل هذا الملف حيز التنفيذ اعتبارا من تاريخ النشر ويطبق حصراً على كل المصارف الخاصة (التجارية والاسلامية).

2. التعاريف الرئيسية

مصرف مستمر: المصرف الذي سيختار ويلتزم بمسار الاستمرار في ممارسة النشاط ويجري عملية الإصلاح الخاصة به.

نسبة كفاية رأس المال CAR: هو مقياس تنظيمي يحسب على اساس نسبة إجمالي رأس المال السليم للمصرف إلى أصوله المحددة على أساس عنصر المخاطرة، على النحو المحدد في قانون المصارف العراقي.

الأطراف ذات العلاقة: أي أفراد أو كيانات قانونية تنتمي إلى أفراد تربطهم روابط عائلية و/أو تجارية و/أو سياسية.

متطلبات الحد الأدنى: هي معايير محددة مسبقا تؤهل المصرف للمشاركة في مسار معين في إطار الإصلاح.

العناية الواجبة المعززة: هي عملية تقييم شامل ومفصل يتم إجراؤه لتقييم المؤهلات والخلفية والمخاطر المحتملة المرتبطة بالفرد.

خطة التصفية: وثيقة منظمة وشاملة تحدد الاستراتيجية والجدول الزمني والإجراءات اللازمة لإنهاء عمليات المصرف وتسوية التزاماته وحماية مصالح أصحاب المصلحة، وفقا للمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

الإجراءات الاحتياطية: هي إجراءات تنظيمية يتم تطبيقها عندما يعتبر المصرف غير قادر على مواصلة مسار الإصلاح الذي اختاره بعد التقييم ويعاد توجيهه إلى مسار بديل لضمان معالجة منظمة والامتثال لأهداف الإصلاح.

اعرف عميلك: ممارسة إجرائية للتحقق من الهوية وتقييم المخاطر المرتبطة لكيان ، مع التركيز بشكل خاص على الارتباطات بالمساهمين الآخرين.

التعهد القانوني: اتفاقية رسمية وملزمة يوافق المصرف بموجبها على الامتثال للالتزامات والمتطلبات والشروط المرتبطة بالإصلاح المصرفي والمسار المختار.

نسب السيولة: المقاييس المالية المحددة بموجب قانون المصارف العراقي والضوابط الصادرة عن البنك المركزي العراقي والتي تُحكم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل من خلال الحفاظ على أصول سائلة كافية بالنسبة لالتزاماته.

الإفصاح عن الملكية: توثيق جميع الأفراد أو الكيانات التي تمتلك مصالح ملكية مباشرة أو غير مباشرة في أحد المصارف، بما في ذلك نسبتهم المئوية للملكية والأطراف المرتبطة.

رأس المال المدفوع: الأموال التي تلقاها المصرف من المساهمين مقابل أسهم فيه.

المسارات: الخيارات التي يمكن للمصارف اتباعها للتنقل خلال عملية الإصلاح.

المستثمر المؤسسي المؤهل (QII): كيان اعتباري يستوفي جميع المتطلبات اللازمة لتصنيفه كذلك، كما هو موضح في كتيب المعايير ودليل التقييم.

اجر الإصلاح السنوي: اجر سنوي غير قابلة للاسترداد تدفعه المصارف المشاركة في عملية الإصلاح الى البنك المركزي العراقي حتى نهاية عملية الإصلاح كمساهمة إلزامية في إدارة إصلاح القطاع المصرفي والرقابة عليه.

3. نظرة عامة على المسارات

كجزء من برنامج الإصلاح المصرفي أنشأ البنك المركزي العراقي ثلاثة مسارات تنظيمية متميزة لتوجيه جميع المصارف المرخصة في اجتياز المرحلة الانتقالية سواء من خلال تلبية المعايير الجديدة بشكل مستقل، أو عن طريق الدمج ، أو الانسحاب من السوق.

تعكس هذه المسارات الحقائق المتنوعة للقطاع، مع مراعاة الاختلافات في الجاهزية المؤسسية والمركز المالي والنوايا الاستراتيجية طويلة الأجل.

المسارات الثلاثة ملخصة في الشكل 1 أدناه هي:

- **الاستمرار:** الاستمرار بالعمل بموجب الترخيص الحالي ونفس الكيان القانوني، مع تلبية معايير الإصلاح (الخضوع للإصلاح كمصرف مستمر).
- **الدمج:** الانتقال إلى ترخيص واحد عن طريق الاندماج مع مصرف مستمر أو الاتحاد لتشكيل كيان جديد.
- **التصفية:** الانسحاب من السوق من خلال عملية تصفية منظمة وطوعية.

الشكل 1: لدى المصارف ثلاثة مسارات للإصلاح للاختيار من بينها: الاستمرار والدمج والتصفية؛ بناءً على ما إذا كانوا يختارون الاحتفاظ بترخيصهم أم لا .

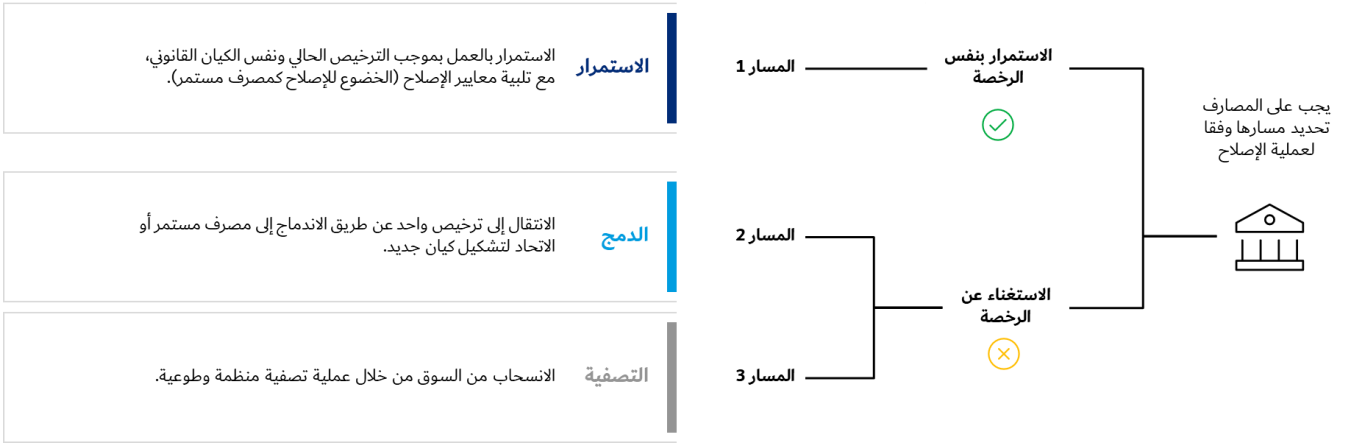

الرخصة للكيان الجديد المؤسس ممكن ان تكون ممنوحة حديثا او الاحتفاظ بالرخصة القديمة وتعديلها لأحدى المصارف المدموجة

بمجرد تحديد المسار، سيتبع كل مصرف عملية محددة بوضوح تتكون من:

- **متطلبات الحد الأدنى:** الحد الأدنى من المتطلبات التي يجب على المصارف تلبيتها للتأهل رسميا للمسار الذي تختاره.
- **عملية الإصلاح والتقييم:** إطار تنظيمي يمتد لعدة سنوات، يلتزم خلاله كل مصرف بتلبيه متطلبات المسار.
- **آلية الاجراءات الاحتياطية:** مجموعة محددة مسبقا من النتائج التي سيتم تطبيقها إذا فشل المصرف في تلبية المتطلبات الرئيسية أو فشل في انجاز المتطلبات الاساسية أثناء عملية الإصلاح.

سيتم شرح كافة التفاصيل في الفقرات ادناه.

4. تفاصيل مسار الاستمرار في ممارسة النشاط

4.1 الوصف والآثار المترتبة

مسار الاستمرار بممارسة النشاط مخصص للمصارف التي ستبقى في السوق بموجب ترخيصها وشخصيتها القانونية الحالية. وهي مصممة للكيانات التي تتمتع بالقوة المالية والقدرة التشغيلية ونضج الحوكمة لتلبية جميع معايير الإصلاح الصادرة عن البنك المركزي العراقي بأكملها.

يجب على المصارف التي تختار هذا المسار تحقيق الامتثال الكامل للمعايير الموضحة في كتيب المعايير لعام 2025.

لتنفيذ الإصلاح كجزء من مسار الاستمرار، قد تمر المصارف بعملية الإصلاح بشكل مستقل ككيان وحيد أو تقود عملية اندماج مع مصرف او مصارف عدة.

بغض النظر عن النموذج المختار، على جميع المصارف التي تستمر بممارسة نشاطها القيام بما يلي:

- الاحتفاظ بالترخيص الحالي والشخصية القانونية.
- أن تكون مسؤولة عن تلبية جميع معايير الإصلاح بشكل مستقل.
- تمويل وتنفيذ جميع التغييرات المطلوبة في عملية الإصلاح المصرفي.
- معالجة أي ثغرات امتثال محددة من خلال عملية إعادة هيكلة داخلية.

لا تؤثر طريقة تنفيذ المتطلبات على عملية تقييم الامتثال للمتطلبات حيث تخضع جميع المصارف المستمرة بالنشاط المصرفي لنفس المعايير والجداول الزمنية والعمليات الإشرافية وسيتم تقييمها بشكل مستقل بناءً على أدائها.

4.2 متطلبات الحد الأدنى

للتأهل لمسار الاستمرار بالعمليات المصرفية، يجب على المصارف تلبية مجموعة محددة من متطلبات الحد الأدنى، تتسلسل هذه المتطلبات على ثلاثة مراحل:

المرحلة 1 - بحلول 11 سبتمبر 2025

المتطلب	حدود مسار الاستمرار
كتاب من مجلس الإدارة	تقديم كتاب من مجلس إدارة المصرف إلى البنك المركزي العراقي للإشارة إلى نية المصرف الأولية للانضمام إلى مسار الاستمرار، بما في ذلك التاريخ المقرر للجمعية العمومية[1].

المرحلة 2 - بحلول 30 سبتمبر 2025

المتطلب	حدود مسار الاستمرار
التعهد القانوني	التوقيع على النموذج المعد لهذا الغرض الصادر عن البنك المركزي العراقي والذي يؤكد الالتزام التام بشروط مسار الاستمرار وأحكامه ومتطلبات عملية الإصلاح. يجب أن يكون التقديم مدعومًا بجميع الموافقات المطلوبة لاختيار المسار.
اجور الإصلاح السنوي	دفع اجور الإصلاح السنوي غير القابل للاسترداد والبالغ ثلاث مليارات ومائة وثمانية وستين مليون (3,168,000,000) دينار عراقي، ما يوازي مليونين واربعمائة ألف (2,400,000) دولار أمريكي للسنة الأولى. سيتم إعادة النظر في الأجور سنويًا بناءً على تقدم الإصلاح ومشاركة المصارف.

المرحلة 3 - بحلول 31 ديسمبر 2025

المتطلب	حدود مسار الاستمرار
رأس المال المدفوع	تقديم تقرير غير مدقق لرأس المال المدفوع يثبت ان رأس المال المدفوع هو ثلاثمئة مليار (300,000,000,000) دينار عراقي وتقديم خطة واضحة للوصول إلى أربعمائة مليار (400,000,000,000) دينار عراقي ضمن الجداول الزمنية المحددة كما هو موضح في جدول المعايير في القسم 4.3 .

المتطلب	حدود مسار الاستمرار
السيولة	إثبات الامتثال الكامل لجميع نسب السيولة المحددة من قبل البنك المركزي العراقي من خلال تقديم تقرير غير مدقق لسنة 2025 للامتثال للسيولة.
الإفصاح عن الملكية	تقديم قائمة كاملة ومعتمدة بالمساهمين، مع الإفصاح الكامل عن الأطراف ذات العلاقة. يجب على المصارف غير القادرة على الإفصاح الكامل تقديم وثائق العناية الواجبة المعززة (EDD).

١: في حال كان موعد انعقاد الجمعية العمومية بعد ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥ ، فسيسعى البنك المركزي العراقي لتقديم الموعد. إذا تعذر ذلك، سيقوم البنك المركزي العراقي منح استثناء يسمح بتقديم التعهد القانوني بعد يوم واحد من انعقاد الجمعية العمومية.

بعد تقديم ما سبق، سيقوم البنك المركزي العراقي بتقييم قابلية كل مصرف للمضي قدما في مسار الاستمرار بممارسة النشاط:

- **إذا تمت الموافقة عليه**، سيبدأ المصرف بشكل رسمي بمسار الاستمرار وعملية الإصلاح.
- **وإذا لم تتم الموافقة عليه**، فسيتم تطبيق مرحلة الآليات الاحتياطية على النحو المبين في القسم 4,4.

4.3 عملية الإصلاح والتقييم

<u>المتطلبات الاساسية والتوقعات التنظيمية:</u>

نموذج قانوني غير موقّع (7 سبتمبر 2025):

يجب على المصارف تقديم نموذج قانوني مكتمل وغير موقّع إلى البنك المركزي العراقي يشير إلى النية الأولية للمصرف للانضمام إلى مسار الاستمرار ، خاضعاً لمزيد من التأكيد.

الالتزام والاستعدادات (30 سبتمبر 2025):

يجب على المصارف التوقيع على نموذج التعهد القانوني وتقديمه إلى البنك المركزي العراقي لتأكيد التزامها بشروط مسار الاستمرار والجداول الزمنية والالتزامات التنظيمية. يجب أن يكون التقديم مدعومًا بجميع الموافقات المطلوبة لاختيار المسار.

متطلبات الحد الأدنى (31 ديسمبر 2025):

لكي يتم قبول المصرف رسميا في مسار الاستمرار، يجب على كل مصرف استيفاء متطلبات الحد الأدنى كما هو موضح في القسم 4.2. أعلاه.

التقييم والرقابة (المرحلة 1 فصاعدا):

ستخضع المصارف التي تمت الموافقة عليها لمسار الاستمرار في ممارسة النشاط لعملية تقييم منظمة متعددة المراحل للتحقق من الامتثال التدريجي لمعايير الإصلاح الصادرة عن البنك المركزي العراقي.

يمتد إطار التقييم على خمسة مراحل، ولكل مرحلة موعد نهائي محدد للتقييم (موضح أدناه)، يليه فحص امتثال النهائي في نهاية البرنامج، كما هو موضح ادناه:

- **المرحلة 1:** 30 سبتمبر 2026
- **المرحلة 2:** 31 مارس 2026
- **المرحلة 3:** 30 سبتمبر 2027
- **المرحلة 4:** 31 مارس 2027
- **المرحلة 5:** 30 سبتمبر 2028
- **الفحص النهائي:** نهاية عام 2028

وتستهدف كل مرحلة مجموعة فرعية محددة من معايير الإصلاح، متسلسلة حسب مدى تعقيدها، ومهلة التنفيذ.

منهجيات التقييم:

سيطبق البنك المركزي العراقي نوعين من التقييم للتأكد من الامتثال:

التقييمات الثنائية (ث): يتم تقييم المعايير على أساس النجاح / الفشل في نقطة زمنية محددة.

التقييمات التدريجية (ت): يتم تقييم المعايير على مدار مراحل متعددة، وتتبع الأداء والتقدم المحرز في التنفيذ. ومن المتوقع الامتثال الكامل في موعد نهائي محدد.

يتم تعيين نوع تقييم محدد لكل معيار وجدول زمني للامتثال.

الشكل 2: يوضح الجدول أدناه كيفية تقييم كل معيار (المعايير مرقمة على اساس كتيب المعايير). ويحدد نوع التقييم (الثنائي أو التدريجي)، ومراحل التقييم التي سيتم فيها تقييم كل معيار، والمرحلة التي يجب ان يلتزم فيها المصرف بالامتثال الكامل للمعيار ذي الصلة:

#	الباب	المعيار	نوع التقييم	المرحلة 1 (سبتمبر 2026)	المرحلة 2 (مارس 2026)	المرحلة 3 (سبتمبر 2027)	المرحلة 4 (مارس 2028)	المرحلة 5 (سبتمبر 2028)	الفحص النهائي (نهاية 2028)
أ 1	الملكية والحوكمة	هيكل الملكية	ت	تقديم الخطة	جزئي (تحقيق الامتثال الكامل لمتطلبات QII)	تقدم المصارف تقريرًا عن التقدّم	جزئي (حد أقصى 40٪ ملكية الأطراف ذات الصلة)	تقدم المصارف تقريرًا عن التقدّم	تحقيق الامتثال الكامل
أ2	الملكية والحوكمة	العناية الواجبة للمالك	ث			تحقيق الامتثال الكامل	*في حالة امتلاك مالك جديد يجب إعادة إجراء الاختبار*		
أ3	الملكية والحوكمة	حوكمة مجلس الإدارة	ت			تحقيق الامتثال الكامل			
أ4	الملكية والحوكمة	اختبار صالح ولائق لمجلس الادارة	ث			تحقيق الامتثال الكامل	*في حالة انتخاب أعضاء مجلس الإدارة الجدد، يجب إعادة إجراء الاختبار*		
أ 5	الملكية والحوكمة	هيكل الحوكمة	ت		اختبار أولي وخطة معالجة	تحقيق الامتثال الكامل			
أ6	الملكية والحوكمة	اختبار صالح ولائق لأعضاء الإدارة العليا	ث			تحقيق الامتثال الكامل	*في حالة تعيين أعضاء مناصب الإدارة العليا جدد، يجب إعادة إجراء الاختبار*		
ب 1	استدامة نموذج الأعمال	تقديم خطة عمل مفصلة	ث	تحقيق الامتثال الكامل			إعادة التقديم في حالة تغيير الاتجاه		
ب2	استدامة نموذج الأعمال	النظام المصرفي الشامل	ت		اختبار أولي وخطة معالجة	تقدم المصارف تقريرًا عن التقدّم			تحقيق الامتثال الكامل
ب 3	استدامة نموذج الأعمال	الخدمات المصرفية عبر الإنترنت	ت		اختبار أولي وخطة معالجة	تقدم المصارف تقريرًا عن التقدّم	تحقيق الامتثال الكامل		
ب 4	استدامة نموذج الأعمال	فروع المصرف	ث			تحقيق الامتثال الكامل			
ب 5	استدامة نموذج الأعمال	تغطية أجهزة الصراف الآلي	ث			تحقيق الامتثال الكامل			
ب 6	استدامة نموذج الأعمال	خدمة العملاء	ث			تحقيق الامتثال الكامل			
ب 7	استدامة نموذج الأعمال	البنية التحتية والبيانات	ت		اختبار أولي وخطة معالجة	تقدم المصارف تقريرًا عن التقدّم	تحقيق الامتثال الكامل		

#	الباب	المعيار	نوع التقييم	المرحلة 1 (سبتمبر 2026)	المرحلة 2 (مارس 2026)	المرحلة 3 (سبتمبر 2027)	المرحلة 4 (مارس 2028)	المرحلة 5 (سبتمبر 2028)	الفحص النهائي (نهاية 2028)
ب 8	استدامة نموذج الأعمال	أنظمة السداد	ت		اختبار أولي وخطة معالجة	تقدم المصارف تقريرًا عن التقدّم	تحقيق الامتثال الكامل		
ب 9	استدامة نموذج الأعمال	متانة الأعمال والتشغيل	ت		اختبار أولي وخطة معالجة	تقدم المصارف تقريرًا عن التقدّم	تحقيق الامتثال الكامل		
ب 10	استدامة نموذج الأعمال	نظام حماية الودائع	ث	تحقيق الامتثال الكامل					
ب 11	استدامة نموذج الأعمال	سجل الائتمان	ث			تحقيق الامتثال الكامل			
ج1	المقاييس المالية	رأس المال والتكوين	ث	تقرير مدقق لرأس المال المدفوع يؤكد 300 مليار دينار عراقي	رأس مال مدفوع 350 مليار دينار عراقي	تقرير مدقق لرأس المال المدفوع يؤكد 350 مليار دينار عراقي	تحقيق الامتثال الكامل (رأس مال مدفوع 400 مليار دينار عراقي)	تقرير مدقق لرأس المال المدفوع يؤكد 400 مليار دينار عراقي	
ج2	المقاييس المالية	كفاية رأس المال	ث	متطلب دائم يُلزِم به البنك المركزي العراقي المصارف، ويجب الالتزام به قبل فترة الإصلاح وخلالها وبعد انتهائها.					
ج3	المقاييس المالية	نسبة السيولة	ث	متطلب دائم يُلزِم به البنك المركزي العراقي المصارف، ويجب الالتزام به قبل فترة الإصلاح وخلالها وبعد انتهائها.					
ج4	المقاييس المالية	سيناريو اختبار الإجهاد	ت	تقديم نتائج سيناريو اختبار الإجهاد الأحدث		تحقيق الامتثال الكامل			
د1	المخاطر والامتثال التنظيمي	الأطراف ذات العلاقة وتضارب المصالح	ت	تقديم التقرير مرفقًا مع تقرير التدقيق		تحقيق الامتثال الكامل			
د2	المخاطر والامتثال التنظيمي	مكافحة غسل الأموال / تمويل الإرهاب / العقوبات	ت	اختبار أولي وخطة معالجة	تقدم المصارف تقريرًا عن التقدّم	تحقيق الامتثال الكامل			
د3	المخاطر والامتثال التنظيمي	شفافية إعداد التقارير / التدقيق	ث	تقديم تقرير التدقيق النهائي لسنة 2025		تحقيق الامتثال الكامل (تقديم تقرير التدقيق النهائي لسنة 2026)		تحقيق الامتثال الكامل (تقديم تقرير التدقيق النهائي لسنة 2027)	
د4	المخاطر والامتثال التنظيمي	الضوابط الداخلية	ت	اختبار أولي وخطة معالجة	تقدم المصارف تقريرًا عن التقدّم	تحقيق الامتثال الكامل			

نوع التدقيق	المعايير
فحص الخلفية الشخصية	أ1, أ2, أ4, أ6
التدقيق التشغيلي	أ5, ب9, د2, د4
التدقيق المالي	ج1، ج2، ج3، د1، د3
التدقيق التقني	ب2, ب3, ب7, ب8

وقبل كل مرحلة، سيصدر البنك المركزي العراقي كتابا رسميا يحدد فيه الجداول الزمنية لتقديم الطلبات وتفاصيل حول كيفية تنظيم المرحلة.

قد تتلقى المصارف التي لا تفي بالحدود المطلوبة تحذيرات رسمية. قد يؤدي عدم الامتثال المستمر أو المتكرر إلى الإزالة من مسار الاستمرار وإعادة التوجيه إلى مسار إصلاح بديل، وفقا للإجراءات الاحتياطية الموضحة في القسم 4.4.

خيار التقييم المبكر:

يجوز للمصارف التي تظهر امتثالا مبكرا ومستداما لمعيار واحد أو أكثر أن تطلب تقييما مبكرا ويجب تقديم الطلبات رسميا مدعومة بأدلة موثوقة على جاهزية المؤسسة. ستتم مراجعة جميع هذه الطلبات والبت بها وفقا لتقدير البنك المركزي العراقي، الذي يحتفظ بالحق في الموافقة أو التأجيل أو الرفض بناءً على سلطته الإشرافية.

4.4 آلية الإجراءات الاحتياطية

مسار الاستمرار مخصص للمصارف التي يمكنها تلبية معايير الإصلاح الخاصة بالبنك المركزي العراقي بشكل كامل ضمن الجدول الزمني المحدد، والمصارف التي لا تظهر تقدما كافيا في أي مرحلة ستخضع لإجراءات إشرافية تصحيحية.

يجوز للبنك المركزي العراقي أن يعيد توجيه المصارف من جانب واحد إلى مسار بديل وفقا للشروط التالية:

- عدم استيفاء متطلبات الحد الأدنى.
- عدم الامتثال الجوهري أثناء مراحل التقييم.
- عدم القدرة على تحقيق الامتثال الكامل بحلول الموعد النهائي للإصلاح.

سيتم اتخاذ هذه الإجراءات بعد توجيه اشعارات رسمية ووضع فترة زمنية محددة للتصحيح.

في حالة وجود حل اندماج موثوق به ، قد يتم توجيه المصرف إلى مسار الدمج، اما إذا لم يكن هناك خيار مناسب، فقد تتم إعادة توجيه المصرف إلى مسار التصفية.

بمجرد إزالة المصرف من مسار الاستمرار، يكون المصرف غير مؤهل للعودة لهذا المسار بشكل دائم.

5. تفاصيل مسار الدمج

5.1 الوصف والآثار المترتبة

يطبق مسار الدمج على المصارف التي ستنتقل من العمل بترخيصها المستقل الى العمل كجزء من كيان مدموج واحد. هذا المسار مصمم للمصارف غير القادرة أو غير الراغبة على تلبية معايير الإصلاح بشكل مستقل، ولكنها تظهر النية الاستراتيجية والالتزام المؤسسي بالتحول من خلال الدمج.

وللمصارف التي ستختار طريق الدمج الاستمرار تبعا لأحد الطريقين الموضحين أدناه:

- **الانضمام إلى مصرف مستمر:** الاندماج مع مصرف سيستمر بممارسة النشاط المصرفي، وتشكيل كيان واحد ممتثل تحت ترخيص المصرف المستمر.
- **الاتحاد لإنشاء كيان جديد:** الاتحاد مع المصارف الأخرى التي ستختار طريق الدمج لتشكيل كيان جديد إما عن طريق تقديم طلب للحصول على ترخيص جديد أو تعديل أحد التراخيص الحالية.

بغض النظر عن المسار الذي اختارته، على المصارف التي اختارت مسار الدمج القيام بما يلي:

- الاستغناء عن تراخيصهم المستقلة، والانتقال إلى ترخيص المصرف المستمر أو الكيان الجديد.
- تحمل المسؤولية الخاصة بمتطلبات عملية الإصلاح بشكل مشترك مع الكيانات الأخرى المدمجة.
- تحمل المتطلبات المالية والتشغيلية لعملية الإصلاح بشكل مشترك مع الكيانات الأخرى المدمجة.
- إعادة هيكلة الملكية والحوكمة بما يتماشى مع اتفاقية الدمج.
- العمل تحت إشراف تنظيمي مستمر كجزء من الكيان الموحد.

سيتم تقييم كل مصرف أولا بشكل فردي لتأكيد أهليته للمسار، ثم بشكل جماعي ككيان مدمج، باتباع نفس المعايير والجداول الزمنية لمسار الاستمرار الموضحة في الشكل 2 من القسم 4،3.

5.2 متطلبات الحد الأدنى

للتأهل لمسار الدمج، يجب على المصارف استيفاء مجموعة محددة من متطلبات الحد الأدنى التي تظهر الالتزام المبكر والاستعداد للمشاركة في دمج منظم. يتم ترتيب هذه المتطلبات عبر ثلاثة مراحل:

المرحلة 1 - بحلول 11 سبتمبر 2025

المتطلب	حدود مسار الدمج
كتاب من مجلس الإدارة	تقديم كتاب من مجلس إدارة المصرف إلى البنك المركزي العراقي للإشارة إلى نية المصرف الأولية للانضمام إلى مسار الدمج، بما في ذلك التاريخ المقرر للجمعية العمومية[1].

المرحلة 2 - بحلول 30 سبتمبر 2025

المتطلب	حدود مسار الدمج
التعهد القانوني	التوقيع على النموذج المعد لهذا الغرض الصادر عن البنك المركزي العراقي والذي يؤكد الالتزام التام بشروط مسار الدمج وأحكامه ومتطلبات عملية الإصلاح. يجب أن يكون التقديم مدعومًا بجميع الموافقات المطلوبة لاختيار المسار.
اجور الإصلاح السنوي	دفع اجور الإصلاح السنوي غير القابل للاسترداد والبالغ مليار وخمسمائة وأربعة وثمانين مليون (1,584,000,000) دينار عراقي، ما يوازي مليون ومئتا ألف (1,200,000) دولار أمريكي للسنة الأولى. سيتم إعادة النظر في الأجور سنويًا بناءً على تقدم الإصلاح ومشاركة المصارف.

المرحلة 3 - بحلول 31 ديسمبر 2025

المتطلب	حدود مسار الدمج
رأس المال المدفوع[2]	الحفاظ على رأس المال المدفوع الحالي، شرط أن يلبي المصرف متطلبات نسبة كفاية رأس المال التي حددها البنك المركزي العراقي.
السيولة	إثبات الامتثال الكامل لجميع نسب السيولة المحددة من قبل البنك المركزي العراقي من خلال تقديم تقرير غير مدقق لسنة 2025 للامتثال للسيولة.
الإفصاح عن الملكية	تقديم قائمة كاملة ومعتمدة بالمساهمين، مع الإفصاح الكامل عن الأطراف ذات العلاقة. يجب على المصارف غير القادرة على الإفصاح الكامل تقديم وثائق العناية الواجبة المعززة (EDD).
خطة الدمج الأولية	تقديم هيكل الدمج الأولي ووثيقة الشروط الأولية (سيتم تقديم المزيد من التفاصيل بشكل منفصل).

1: في حال كان موعد انعقاد الجمعية العمومية بعد ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥ ، فسيسعى البنك المركزي العراقي لتقديم الموعد. إذا تعذر ذلك، سيقوم البنك المركزي العراقي منح استثناء يسمح بتقديم التعهد القانوني بعد يوم واحد من انعقاد الجمعية العمومية.

2: بمجرد اكتمال الدمج، سيطلب من الكيان الناتج تلبية معيار رأس المال لمسار الاستمرار كما هو موضح في القسم 4.2

بعد تقديم الطلب، سيقوم البنك المركزي العراقي بتقييم أهلية كل مصرف للمضي قدما في مسار الدمج:

- **إذا تمت الموافقة عليه**، سينضم المصرف رسميا إلى مسار الدمج ويسمح له بالمضي قدما في تنفيذ الدمج.
- **إذا لم تتم الموافقة عليها**، تطبق الإجراءات الاحتياطية الموضحة في القسم 5.4.

5.3 عملية الإصلاح والتقييم

بمجرد الموافقة على مسار الدمج، لن يتم تقييم المصارف بشكل فردي، بدلا من ذلك سيتم تقييمها كجزء من كيان مدموج واحد - إما كجزء من مصرف مستمر أو كيان مدمج تم تشكيله حديثا.

<u>المتطلبات الاساسية والتوقعات التنظيمية:</u>

كتاب من مجلس الإدارة (11 سبتمبر 2025):

تقديم كتاب من مجلس إدارة المصرف إلى البنك المركزي العراقي للإشارة إلى نية المصرف الأولية للانضمام إلى مسار الدمج، بما في ذلك التاريخ المقرر للجمعية العمومية.

الالتزام والاستعدادات (30 سبتمبر 2025):

يجب على المصارف التوقيع على نموذج التعهد القانوني وتقديمه إلى البنك المركزي العراقي لتأكيد التزامها بشروط مسار الدمج والجداول الزمنية والالتزامات التنظيمية. يجب أن يكون التقديم مدعومًا بجميع الموافقات المطلوبة لاختيار المسار.

متطلبات الحد الأدنى وخطة الدمج (31 ديسمبر 2025):

لكي يتم قبول المصرف رسميا في مسار الدمج، يجب على كل مصرف على حدى استيفاء متطلبات الحد الأدنى وتقديم هيكل الدمج الأولي ووثيقة الشروط الأولية.

سيقوم البنك المركزي العراقي بمراجعة الطلب وتحديد ما إذا كان بإمكان المصارف المضي قدما رسميا ككيان مندمج و بمجرد الموافقة، من المتوقع أن تكمل المصارف عملية الدمج قبل نهاية المرحلة 1.

إتمام عملية الدمج (المرحلة 1 – 30 سبتمبر 2026)

يتعين على المصارف، خلال المرحلة الأولى، تقديم طلب كامل لوثائق الدمج للحصول على موافقة رسمية على الدمج من البنك المركزي العراقي.

التقييم والرقابة (المرحلة 2 فصاعدا):

بمجرد اكتمال عملية الدمج، سيُقيّم البنك المركزي العراقي الكيان المندمج كمؤسسة واحدة. وسيتبع نفس معايير الإصلاح التي تتبعها المصارف في مسار الاستمرار، ولكن وفق جدول زمني مؤجل.

وعلى وجه التحديد، فإن أي معيار يتم تقييمه في المرحلة الأولى عند مصارف مسار الاستمرار، سيتم تقييمه في المرحلة الثانية عند المصارف المندمجة مع تأخير المراحل اللاحقة بمرحلة واحدة.

سيطلب البنك المركزي العراقي تحديثات رسمية للتقدم المحرز في كل مرحلة لمراقبة التنفيذ وضمان التوافق مع خطة التكامل بعد الدمج المعتمدة.

5.4 آلية الإجراءات الاحتياطية

مسار الدمج مخصص للمصارف التي تظهر التزاما واضحا ومحددا بإطار زمني لتنفيذ الدمج في كيان واحد متوافق. ومع ذلك، إذا فشل أحد المصارف في تحقيق المتطلبات التنظيمية الرئيسية، فقد يتدخل البنك المركزي العراقي ويعيد توجيهه إلى مسار بديل.

قد تحدث إعادة التوجيه في الحالات التالية:

- عدم استيفاء متطلبات الحد الأدنى.
- عدم القدرة على الحصول على الموافقة على خطة دمج قابلة للتطبيق.
- عدم إتمام الدمج في الوقت المناسب.

ستسبق جميع قرارات إعادة التوجيه انذارات رسمية وضع فترة زمنية محددة للتصحيح. إذا استمرت هذه المشاكل دون حل، فقد تتم إعادة توجيه المصرف إلى مسار التصفية، بما يتماشى مع الإرشادات التنظيمية وإجراءات التنفيذ.

6. تفاصيل مسار التصفية

6.1 الوصف والآثار المترتبة

يطبق مسار التصفية على المصارف التي ستتخلى عن رخصتها وتختار الخروج نهائيا من السوق المصرفية العراقية وهي مصممة للمصارف التي تختار عدم مواصلة العمليات أو انها غير مؤهلة لمسارات الاستمرار بممارسة العمليات المصرفية أو الدمج.

ستتبع المصارف التي تدخل مسار التصفية إحدى آليات التنفيذ التالية:

1. **التصفية الطوعية:** يختار المصرف التصفية بناءً على رغبته وقدرته على الخروج من السوق بشكل منظم.
2. **التصفية القسرية:** لا يستوفي المصرف متطلبات البنك المركزي العراقي ويمر بإجراءات التصفية القسرية.

بغض النظر عن الآلية، على جميع المصارف التي تتبع مسار التصفية القيام بما يلي:

- فقدان ترخيصها الحالي وشخصيتها القانونية.
- الإعفاء من الامتثال لمعايير الإصلاح.
- فقدان الملكية والعلامة التجارية والعلاقات مع العملاء.
- استخدام أصوله ورأس ماله لتسوية جميع الالتزامات المالية.

تتم التصفية وفقا لتقدير المصرف أو كبديل لمسار الاستمرار أو الدمج وتتم وفقا للإجراءات التي يصدرها البنك المركزي وفقا للمادة 68 من قانون المصارف العراقي. بالإضافة إلى ذلك، وكما هو موضح في القسم 6.3، ووفقا للمادة 12 من قانون المصارف العراقي، لا يجوز منح إلغاء الترخيص ما لم يقرر البنك المركزي العراقي أن المصرف قد أوفى أو قام بطريقة مقبولة بتسوية جميع التزاماته.

تعمل التصفية القسرية كإجراء احتياطي للمصارف غير القادرة على تنفيذ تصفية طوعية (كما هو موضح في القسم 6.4).

6.2 متطلبات الحد الأدنى

للقبول في مسار التصفية (التصفية الطوعية)، يجب على المصارف استيفاء متطلبات الحد الأدنى التالية:

المرحلة 1 - بحلول 11 سبتمبر 2025

المتطلب	حدود مسار التصفية (التصفية الطوعية)
كتاب من مجلس الإدارة	تقديم كتاب من مجلس إدارة المصرف إلى البنك المركزي العراقي للإشارة إلى نية المصرف الأولية للانضمام إلى مسار التصفية (التصفية الطوعية)، بما في ذلك التاريخ المقرر للجمعية العمومية[1].

المرحلة 2 - بحلول 30 سبتمبر 2025

المتطلب	حدود مسار التصفية (التصفية الطوعية)
التعهد القانوني	التوقيع على النموذج المعد لهذا الغرض الصادر عن البنك المركزي العراقي والذي يؤكد الالتزام التام بشروط مسار التصفية (التصفية الطوعية) وأحكامه ومتطلبات عملية الإصلاح. يجب أن يكون التقديم مدعومًا بجميع الموافقات المطلوبة لاختيار المسار.
اجور الإصلاح السنوي	معفاة من دفع اجور الإصلاح السنوي.

المرحلة 3- بحلول 31 ديسمبر 2025

المتطلب	حدود مسار التصفية (التصفية الطوعية)
رأس المال المدفوع	الحفاظ على رأس المال المدفوع الحالي، شرط أن يلبي المصرف متطلبات نسبة كفاية رأس المال التي حددها البنك المركزي العراقي.
السيولة	إثبات الامتثال الكامل لجميع نسب السيولة المحددة من قبل البنك المركزي العراقي من خلال تقديم تقرير غير مدقق لسنة 2025 للامتثال للسيولة.
خطة التصفية	تقديم خطة تصفية إلى البنك المركزي العراقي أعدها مصفي خارجي معتمد من البنك المركزي العراقي وفقا للإرشادات التي ستصدر في اعمام منفصل.
الإفصاح عن الملكية	لا توجد متطلبات للإفصاح عن الملكية.
التدقيق المالي	تقديم البيانات المالية المدققة التي تغطي السنوات المالية الثلاث السابقة للسنة المالية 2025

١: في حال كان موعد انعقاد الجمعية العمومية بعد ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥ ، فسيسعى البنك المركزي العراقي لتقديم الموعد. إذا تعذر ذلك، سيقوم البنك المركزي العراقي منح استثناء يسمح بتقديم التعهد القانوني بعد يوم واحد من انعقاد الجمعية العمومية.

بعد تقديم متطلبات المرحلة 3، سيقوم البنك المركزي العراقي بتقييم أهلية المصرف للمضي قدما في مسار التصفية:

- **وفي حالة الموافقة على المصرف**، سينضم المصرف رسميا إلى مسار التصفية ويسمح له بالمضي قدما في تنفيذ التصفية الطوعية.
- **إذا لم تتم الموافقة عليها**، تطبيق آلية الاجراءات الاحتياطية للتصفية القسرية على النحو المبين في القسم 6.4.

6.3 عملية الإصلاح والتقييم

يجب على المصارف المعتمدة بموجب مسار التصفية الطوعية اتباع العملية الموضحة أدناه، وفقا للمادة 68 من قانون المصارف العراقي.

وعلى الرغم من أن هذه المصارف لا تخضع لإطار التقييم الكامل بحد ذاتها، إلا أنها تظل تحت إشراف تنظيمي رسمي ويجب أن تستوفي مجموعة من متطلبات الحد الادنى.

<u>المعالم الرئيسية والتوقعات التنظيمية:</u>

كتاب من مجلس الإدارة (11 سبتمبر 2025):

تقديم كتاب من مجلس إدارة المصرف إلى البنك المركزي العراقي للإشارة إلى نية المصرف الأولية للانضمام إلى مسار التصفية (التصفية الطوعية)، بما في ذلك التاريخ المقرر للجمعية العمومية.

الالتزام والاستعدادات (30 سبتمبر 2025):

يجب على المصارف التوقيع على نموذج التعهد القانوني وتقديمه إلى البنك المركزي العراقي لتأكيد التزامها بشروط مسار التصفية (التصفية الطوعية) والجداول الزمنية والالتزامات التنظيمية. يجب أن يكون التقديم مدعومًا بجميع الموافقات المطلوبة لاختيار المسار.

تعيين مصفي (الربع الرابع من عام ٢٠٢٥):

يجب على المصارف تعيين مصفي خارجي معتمد من البنك المركزي العراقي لقيادة عملية التصفية، بدءًا من وضع خطة التصفية.

متطلبات الحد الأدنى وخطة التصفية (31 ديسمبر 2025)

يجب على المصارف التي تعتزم اتباع مسار التصفية أن تفي بمتطلبات الحد الأدنى وأن تقدم خطة تصفية كما هو موضح في القسم 6.2. أعلاه.

الموافقة على التصفية أو إعادة التوجيه الطوعي (النصف الأول من عام 2026)

سيراجع البنك المركزي العراقي خطة التصفية ويحدد ما إذا كان يجوز للمصرف المضي قدما في التصفية إذا لم يتم استيفاء متطلبات الحد الأدنى أو اعتبرت الخطة غير كافية، فسيتم اعادة توجيه المصرف إلى آلية الإجراءات الاحتياطية الموضحة في القسم 6.4. وفي حالة الموافقة، يحصل المصرف على تفويض رسمي لبدء عملية التصفية تحت إشراف البنك المركزي العراقي.

تنفيذ التصفية الطوعية (حتى نهاية عام 2028):

بعد الموافقة، يجب على المصفي الخارجي المعين من قبل المصرف البدء في تنفيذ خطة التصفية تحت إشراف لجنة تصفية مختصة من البنك المركزي العراقي وخلال هذه الفترة، من المتوقع أن تقوم المصارف:

- تبني عملية تنظيمية وشفافة لعملياتها.
- تقديم تحديثات منتظمة عن التقدم المحرز إلى البنك المركزي العراقي.
- الحفاظ على الموارد الكافية للوفاء بجميع الالتزامات المالية.

بمجرد الوفاء بجميع الالتزامات، يجب على المصرف تقديم تقرير التصفية النهائي وعند تأكيد البنك المركزي العراقي على اكتمال عملية التصفية، سيتم إلغاء ترخيص المصرف، وسيتبع ذلك حل قانوني رسمي.

6.4 آلية الإجراءات الاحتياطية

مسار التصفية مخصص للمصارف التي تختار إنهاء العمليات طوعا بطريقة منظمة. ومع ذلك، إذا فشل أحد المصارف في الامتثال للمعالم التنظيمية الرئيسية، فقد يتدخل البنك المركزي العراقي ويعيد توجيهه إلى مسار بديل.

يجوز للبنك المركزي العراقي أن يعيد توجيه المصرف من جانب واحد إلى مسار التصفية القسرية وفقا لأحد الشروط التالية:

- عدم استيفاء متطلبات الحد الأدنى لمسار التصفية.
- عدم الامتثال لخطة التصفية المعتمدة من البنك المركزي العراقي.

ستسبق جميع قرارات إعادة التوجيه إنذارات وفترة زمنية للإصلاح فاذا استمرت المخالفات بدون حل، فقد يتم إعادة توجيه المصرف إلى التصفية القسرية، بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية التنظيمية وإجراءات التنفيذ (المادة 69 من قانون المصارف العراقي).

بمجرد إعادة توجيه المصرف إلى التصفية القسرية، يصبح غير مؤهل بشكل دائم للدخول في عملية التصفية الطوعية.

7. الخاتمة والدعم المستمر

يلتزم البنك المركزي العراقي بدعم جميع المصارف طوال عملية الإصلاح - ليس فقط من خلال التنظيم والإنفاذ، ولكن من خلال توفير توجيهات واضحة ومنظمة في كل مرحلة من مراحل عملية الإصلاح.

لمساعدة المصارف في التعامل مع متطلبات الإصلاح سيقدم البنك المركزي العراقي خدمات استشارية عامة، وفي أوائل أغسطس ستعقد سلسلة من ورش العمل الحضورية والافتراضية لتقديم عملية الإصلاح وشرح خيارات المسارات والاطلاع على الجداول الزمنية للتقييم والامتثال وطوال فترة الإصلاح، يمكن للمصارف أيضا تقديم استفسارات مكتوبة إلى مكتب مساعدة مخصص.

لجميع الاستفسارات والتوضيحات والعروض الرسمية المتعلقة بالإصلاح، يمكن للمصارف الاتصال بفريق الإصلاح في البنك المركزي العراقي مباشرة على:

البريد الإلكتروني لإصلاح البنك المركزي العراقي: bankingreform@cbi.iq

تم تصميم آليات الدعم هذه لضمان تزويد كل مصرف - بغض النظر عن المسار - بالمعلومات والإرشادات اللازمة للتقدم بثقة خلال رحلة الإصلاح.